



الرقم
التاريخ
الموافق

١٥
بلاغ رسمي رقم () لسنة 2018
إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2019

لغايات استكمال اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات
الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات
الحكومية لعام 2019، فقد حرصت الحكومة على قيام الوزارات والدوائر والوحدات
الحكومية باعداد مشاريع موازنتها بما يلبي احتياجاتها الفعلية وصولاً الى تقديرات
واقعية لنفقاتها الجارية والرأسمالية وتستند الى الاولويات الوطنية للحفاظ على
المكتسبات التي تحققت ومواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني من خلال
مواصلة الحكومة تبني سياسات الانضباط المالي والتخطيط الامثل للموارد المالية
المتاحة وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام وبما يضمن الحفاظ
على الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام وتوزيع منافع
التنمية على مختلف محافظات المملكة.

وستواصل الحكومة العمل على تنفيذ الاصلاحات المالية الهادفة الى تعزيز الإيرادات
المحلية وترشيد وضبط الانفاق العام وصولاً الى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية
المتاحة للوصول الى موازنة عامة تستند الى نهج الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن
الاطار المالي متوسط المدى وترتكز الى الاولويات الوطنية وتراعي معايير الشفافية
والافصاح وتمكن المواطن من الوصول الى اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات
المالية المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح له التعرف على مصادر الإيرادات
واوجه انفاقها وحجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والخدمات



الرقم

التاريخ

الموافق

العامّة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن اليومية. وضمن هذا الإطار، ستواصل الحكومة العمل على مراعاة الأبعاد الاجتماعية في ضوء مواصلة العملية الإصلاحية وذلك من خلال العمل على تعزيز وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتقديم الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

ولضمان تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للأولويات الوطنية وبشكل يضمن توزيع مكاسب التنمية على جميع محافظات المملكة، فقد حرصت الحكومة على معالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات لضمان نجاح نهج اللامركزية في تحقيق الهدف المنشود وهو تمكين المواطنين في المحافظات من المشاركة في صنع القرار التنموي من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية وتحقيق مطالبهم بما يعزز من جودة ونوعية الخدمات المقدمة لهم. وضمن هذا السياق، فقد تم زيادة السقف الإجمالي للموازنات الرأسمالية للمحافظات للسنة المالية 2019 مقارنة بالسقف المحدد لعام 2018. كما تم توزيع هذا السقف بين المحافظات بعدالة وحيادية وفق الآلية المعتمدة لهذه الغاية والتي تستند إلى أسس ومعايير واضحة وشفافة.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقف المحافظات لعام 2019، حيث تم الاستناد في أعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :



الرقم

التاريخ

الموافق

1. الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية لهذه الإصلاحات وتأثيرها على المواطنين، مع التأكيد على أهمية هذه الإصلاحات في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لاوضاع المالية العامة.
2. تعزيز نهج اللامركزية ومعالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات بما يضمن تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وأولوياتها التنموية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار التنموي وبالتالي دورها في تحقيق التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
3. تذليل العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات، والحد من الإجراءات البيروقراطية وتسريع عملية تقديم الخدمات للمستثمرين بما يؤدي الى تحسين بيئة الأعمال وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وبما يفضي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التشغيل وتحسين تنافسية الاقتصاد الاردني.
4. تعزيز دور وحدة الاستثمارات العامة من خلال التركيز على دراسة الاثر الاقتصادي للمشاريع الرأسمالية وزيادة فاعلية تحديد اولويات المشاريع الرأسمالية وتطوير ادارة وتوجيه الموارد المالية بما يؤدي الى تحسين كفاءة الاستثمار العام والتوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة.
5. الترويج للفرص الاستثمارية في المحافظات من خلال مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة بهدف جذب وتوطين الاستثمارات في مختلف محافظات المملكة وبما يؤدي الى تحسين مستويات التشغيل والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.



الرقم

التاريخ

الموافق

6. الاستمرار في تنفيذ المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاسراع في انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة لتخفيف الاعباء المالية على الخزينة العامة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق عملية التنمية المستدامة.
7. اعتماد الخطة الوطنية للنمو الأخضر كأداة فاعلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية في المملكة وتوجيه القطاع العام والقطاع الخاص نحو الاستثمار من خلال الاقتصاد الأخضر في اطار النمو الشامل والمستدام.
8. تعزيز سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام، مع العمل على تحسين انتاجية وكفاءة الانفاق العام واطفاء المزيد من الشفافية على هذا الانفاق بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
9. تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى زيادة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز حضور المملكة على خارطة السياحة الإقليمية والعالمية، وتقديم منتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية وخصوصاً السياحة العلاجية.
10. توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل عدداً أكبر من الأسر المستحقة ضمن أسس تحقق العدالة الاجتماعية بما يمكن من الوصول إلى الفئات الأشد فقراً من خلال زيادة عدد المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية بنحو 85 ألف أسرة جديدة خلال السنوات 2019- 2021، ضمن خطة متكاملة تتضمن تطوير آليات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقة.



الرقم

التاريخ

الموافق

11. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية والبرامج والخطط المرتبطة بها ضمن اطر زمنية محددة بما يضمن الارتقاء بمستوى التعليم بما في ذلك التعليم المهني وذلك من خلال تطوير منظومة متكاملة تشمل البيئة المدرسية والطالب والمعلم والمنهج اضافة الى التوسع في إدخال التقنيات الحديثة في التعليم العالي واعتماد منصات التعليم المفتوحة، والانتقال من دعم البحث العلمي التقليدي إلى دعم البحث والتطوير والابتكار من خلال إنشاء الحاضنات التقنية ومسرعات الأعمال.

12. مراجعة الاستراتيجية الوطنية للطاقة بهدف الاستمرار بتنويع مصادر وأشكال الطاقة وتعزيز الاعتماد على المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي بما يضمن أمن التزود بالطاقة والحفاظ على ديمومته، اضافة الى الاستمرار في اجراءات تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة والسماح للشركات التسويقية باستيراد المشتقات النفطية وفقاً لحاجة السوق.

13. تطوير قطاع النقل العام وتوفير بيئة ملائمة تراعي معايير المحافظة على البيئة وتسهم في تخفيف الأعباء المرورية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

14. متابعة العمل على اجراءات تخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية وحماية مصادر المياه من الاعتداءات، ومواصلة تنفيذ البرامج الهادفة الى تحقيق الأمن المائي.



الرقم

التاريخ

الموافق

15. ايلاء المزيد من الاهتمام بالصناعات المحلية من خلال تشجيعها للتحويل الى استخدام الغاز الطبيعي لمساعدتها على تخفيض الكلف التشغيلية لمصانعها وتعزيز تنافسيتها وتحسين ربحيتها وبما يمكنها من زيادة صادراتها والدخول لاسواق جديدة، اضافة الى العمل على تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي لمساعدة الصناعة المحلية في الاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي بما يؤدي الى زيادة حجم صادراتها الى السوق الاوروبية.

16. استمرار العمل على اعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية بهدف رفع كفاءتها وفاعلية ادائها وضبط وترشيد نفقاتها، والاستمرار بتنفيذ مشروع الموازنة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

17. متابعة تنفيذ مشاريع التحول الالكتروني في المؤسسات والدوائر الحكومية لضمان تنفيذ خطة التحول الرقمي وبما يؤدي الى تحسين نوعية وجودة الخدمات الحكومية وانجاز المعاملات ببسر وسهولة والذي بدوره يسهم في تحفيز الاستثمار وتطوير بيئة الاعمال.

18. مواصلة العمل على تعزيز منظومة النزاهة الوطنية وبما يضمن توفير بيئة مناهضة للفساد وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.



الرقم
التاريخ
الموافق

19. تعديل قانون ضريبة الدخل بما يضمن تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي ومعالجة التجنب والتهرب الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية.

20. استكمال تنفيذ ما تبقى من المشاريع التنموية الممولة من المنحة الخليجية.

21. الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، اضافة الى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وبما يساعد على تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة.

وقد استندت موازنة عام 2019 إلى التوقعات الرئيسية التالية :

1. استمرار تواضع النمو الاقتصادي في ضوء الاوضاع الاقليمية السائدة وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.5%) لعام 2019 و(2.7%) لعام 2020 و (2.9%) لعام 2021. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (5.1%) لعام 2019 و(5.3%) لعام 2020 و (5.5%) لعام 2021 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (1.8%) في عام 2019 و(2.3%) لعام 2020 و(2.5%) لعام 2021.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (6.1%) لعام 2019 و (6.2%) لعام 2020 و(6.3%) لعام 2021.



الرقم

التاريخ

الموافق

4. نمو المستوردات السلعية بنسبة (2.2%) لعام 2019 و(2.7%) لعام 2020 و(3.4%) لعام 2021.

5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 نحو (9.4%) لتتخفف هذه النسبة إلى (8.3%) في عام 2020 ثم إلى (7.4%) في عام 2021.

6. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

1. عدم اصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
2. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
4. الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
5. رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
6. الاستمرار بضبط وترشيد الانفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر، وكذلك الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث.
7. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لايقصال الدعم النقدي لمستحقه.



الرقم

التاريخ

الموافق

8. زيادة المخصصات المالية المرصودة للمعونة النقدية لتغطية كلفة زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.
9. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
10. زيادة المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.
11. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكتروني.
12. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية.
13. رصد المخصصات المالية اللازمة في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات المطلوبة بموجب اتفاقيات برامج المنح الموقعة مع الجهات المانحة.
14. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفو للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
15. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع التنموية الممولة من خلال الية التمويل التاجيري مثل مشروع جمرك عمان/ الماضونة ومشروع مستشفى الطفيلة.

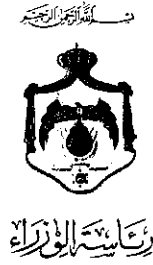


الرقم

التاريخ

الموافق

16. مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
17. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
18. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية ذات الاولوية في قطاعات التربية والتعليم والصحة والنقل والطاقة والمياه.
19. رصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع انشاء مبنى جديد للمدينة الطبية ومشروع الدفاع الالكتروني ومشروع اكااديمية الملكة رانيا للمعلمين ومشروع الطريق الصحراوي ومشروع تطوير الجامعات الرسمية ومشروع مستشفى الاميرة بسمة ومشروع مستشفى السلط ومشروع الالياف الضوئية ومشروع المطل ومشروع ميناء معان البري ومشروع سكة حديد العقبة.
20. مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
21. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة ضمن موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المهام والالتزامات المترتبة عليها بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
22. تعزيز الاجراءات الهادفة الى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي ومعالجة التجنب والتهرب الضريبي وتطوير الادارة الضريبية.



الرقم

التاريخ

الموافق

23. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازنتها للاعوام 2019-2021 بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2018/10/15 مع تضمين مشاريع موازنتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، وعلى أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته ونتاجيته عند اعداد هذه الموازنات. وعلى ان تكون موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية ومتضمنة النشأة والرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهماتها في تحقيق الاهداف الوطنية واهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2019-2021 وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديرية والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.



..... الرقم
..... التاريخ
..... الموافق

ولغايات التمكن من تحقيق اهداف السياسة المالية واحتواء العجز المالي ضمن المستويات المقبولة والأمانة خلال السنوات 2019-2021 فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2019.

2018/9/24

رئيس الوزراء
الدكتور عمر الرزاز